التقويم التربوي

ظاهرة الفروق الفردية

أولاً- تعريفها:

لكلّ إنسان شخصية مستقلّة تمثّل الانتظام المتكامل لجميع المكوّنات الجسمية والعقلية الموروثة والمكتسبة والشعورية واللاشعورية، الدائمة التفاعل مع عوامل البيئة. وتدلّ الدراسات النفسية لظواهر النموّ والدّافعية والتعلّم، على أنّ الفرد يختلف عن غيره بسبب خصائصه الذاتية الّتي ورثها، والخُبرات الّتي مرّ بها، والعادات والتقاليد والقيم التي اكتسبها في مجتمعه. من هنا برزت أهمية الفروق الفردية، فنظر إليها المربّون على أنّها قوّة في حياة الأفراد، يُمكن الاعتماد عليها في تحديد الدور الاجتماعي المعيّن الذي بمقدور الإنسان أن يقوم به. وظهر الملفّ الشخصيّ الذي تلحظ فيه خصائص التلميذ الشخصية، ويُعتمد عليه في المدرسة خلال التقويم.

إذاً الفروق الفردية هي مجموعة المكوّنات التي تتميّز بها شخصية الإنسان، وعليها يتوقف تحديد طريقة تعلّمه وتكيّفه مع المجتمع.

ثانيًا- أهميتها:

إنّ مظاهر الفروقات الفردية كثيرةٌ، وهي تشيرُ بوضوح إلى التباين الشديد بين التلاميذ، سواءٌ من ناحية الاستجابة والتأثر والانفعال، أو التكيّف والاندماج، أو الرسوب والنجاح. فالتلاميذ داخل الصفّ الواحد غير متماثلين عادةً، فبعضهم يعاني صعوبات في التعلّم، والبعض الآخر يتأفّف من تأخّر رفاقه في متابعة الدروس لأنّه متقدّم عنهم. وقد يدخل أحد التلامذة إلى القاعة صامتًا خجولاً، بينما تلميذٌ آخر يلحق بغيره مُسرعًا، غير آبهٍ بالنظام والقواعد المدرسية.

والتلميذ «أشبه بالنبات الذي يحتاج كلّ نوعٍ منه إلى تربةٍ خاصةٍ وكمية محدودة من الماء والغذاء وأشعة الشمس والظلّ لكي ينمو»[1]. كما أنّ «المنهج الذي وضع للجميع لا يمكن تطبيقه على الجميع بطريقة واحدة، فمن الضروري أن توزّع موادُّه على كل فئة من فئات التلاميذ داخل الصفّ الواحد، وفقًا لإمكاناتها وقدراتها على التحصيل»[2].

وكانت التربية قديمًا تتجاهل هذه الفروق، وتفترض أنّ جميع التلاميذ متساوون في قدراتهم، يتعلّمون بالطريقة نفسها. ولكن بعد التطور الذي عرفه الإنسان في مجال التعليم، أصبحت الحاجةُ ملحّةً للأخذ بهذه الفروق، وذلك بملاحظة المتعلّم، والتعرّف إلى طبيعته وحاجاته وقدراته، والعمل من خلالها، بهدف تحقيق النجاح في بناء الشخصية السويّة والمتكاملة. واتجهت المدرسة الحديثة إلى رصد هذه الفروق ودراستها بوسائل مختلفة ومتنوعة، وبصورة مستمرة، وأدخلتها في عملية التعلّم كجزءٍ لا يتجزّأ منها.

ثالثًا- بلورة المفهوم:

شغل موضوع الفروق الفردية المُفكّرين والباحثين على مرّ العصور؛ ويعودُ الفضلُ في بلورة مفهوم هذا الموضوع إلى العالم البيولوجي فرانسيس غالتون الذي شقّ الطريق أمام حركة قياس هذه الفروقات على أسسٍ سليمة. فكان همّه البحث في العوامل الوراثية، لكنّه استطاع أن يدخل في علم النفس كثيرًا من الطرق الإحصائية، فوضع سنة 1869م تقريره الخاص بالناحية الوراثية، وفيه اهتمامٌ شديد بالجانب الإحصائي للقياس النفسي والفروق الفردية. وقد لاحظ أنّه بالإضافة إلى الفروق الجسدية والحسيّة، هناك اختلاف كبير بين الناس في التكوين الانفعالي، في ما يحبّون وما يكرهون؛ وابتدع الاختبار كوسيلة لتقرير سمات الخلق والمزاج. وتطوّر لاحقًا هذا المفهوم، فظهرت الاختبارات الدقيقة لقياس الذكاء والقدرات الخاصة والشخصية والميول والاتجاهات، وذلك على أسسٍ علميةٍ ثابتة وصحيحة.

---

[1]- منى أورفلي وغيرها، التقويم، منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، ط1، 1975، ص 16.

[2]- توجيهات تربوية، منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، بيروت، تموز 1966م، ص 15.

رابعًا- علم النّفس الفارقي:

إنّ أوّل من استعمل تعبير «علم النّفس الفارقي»، كان الباحث شترن Stern عام 1901م. وينضوي تحت هذا المصطلح جميع الدراسات المقارنة للفروق النفسية بين الأفراد، سواء أكانت مرتبطة بالمتغيرات الداخلية والفردية ضمن المجموعة المتجانسة، أو بالمتغيرات بين المجموعات المختلفة من حيث العمر والجنس والبيئة الاجتماعية، وذلك وفق ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى، وتهدف إلى دراسة المتغيرات في ناحيتين:

- ما بين المجموعة المختلفة

- داخلية وفردية في مجموعات متجانسة

وفي هذه المرحلة تُحدّد العوامل المتغيّرة، ودرجة التغيير، وحدود التغيير الفارق؛ وينتجُ عنها تكوين مجموعة من الأفراد، تتجانسُ من حيث البنية والشكل أو المزاج، وتختلف عن المجموعة الأخرى.

2- المرحلة الثانية، وتهدف إلى اكتشاف الروابط بين هذه الفروقات أو المتغيّرات.

3- المرحلة الثالثة، وتهدف إلى بناء مقولات مُفسِّرة لهذه الرّوابط، تصبح في حال ثباتها قوانين ومُسلّمات تدرس الفروقات الفردية على أساسها.

وهذا المفهوم أدّى إلى نشوء ما يُسمّى «بالتحليل العاملي» الذي بُنيت عليه في فترة لاحقة روائز الذكاء والقدرات الشخصية.

خامسًا- أسبابها:

أثبتت الدراسات والأبحاث أنّ أسباب تكوين الفروق الفردية تعودُ إلى عاملين أساسيين، هما الوراثة والبيئة.

1- الوراثة: هي مجموعة المؤثّرات والعوامل الداخلية، التي تنطبع بها شخصية الفرد منذ الولادة، وتكوّنُ بحدّ ذاتها الاستعدادات الطبيعية المؤثّرة في حياة الطفل

ونموّه، أو ما يسمّى بالخصائص الفردية الموروثة عن الأهل، ومنها التكوين الجسمي والمواهب والميول والرّغبات.

2- البيئة: وتمثّل مجمل الخبرات التي مرّ بها الفرد خلال حياته، والمعارف والمكتسبات التي كوّنها لذاته، والعادات والتقاليد والقيم التي تربّى عليها في عائلته ومجتمعه، وأصبحت في نظره قواعد أخلاقية يُلزم نفسه بتطبيقها.

وهذان العاملان مُتداخلان في عمليّة نمو الشخصية وبلورتها، على الرّغم من أنّ بعض الباحثين رجّح الواحد على الآخر.

الفرد = عوامل وراثية + عوامل بيئية.

سادسًا- وجوه التباين الفردي وخصائصه:

يمكن حصر وجوه التباين بين الأفراد في ثلاثة نقاط رئيسية ، هي:

1- التباين الجسمي: ويشمل الصفات الخاصة بأعضاء جسم الإنسان، كالطول والقصر، والضعف والقوّة، وغيرها من التكوينات العضوية اللازمة لتحصيل معيّن. فإن لم ينمُ الجسمُ نموًّا كافيًا يؤهّله للقيام بأساليب النشاط اللازمة، لا يتحقق التعلّم بشكل طبيعي وسليم. فانحطاط القوى الجسمية مثلاً ينتج عنه ضعفٌ في التفكير وخمولٌ في الذّهن، وانعدام القدرة على التركيز والانتباه، بالإضافة إلى الشعور السريع بالتعب. وتضخّم اللوزتين أو الزوائد في الأنف يؤثّر في عمل التلميذ المدرسي، ويجعله غير قادر على الانتباه. وقد يكون لبعضهم جهاز عصبي شديد الحساسية، تؤثر فيه أية كلمة حتى ولو كانت بسيطة، فإن كانت ثناءً تشجّعه على فعل أشياء غير منتظرة، وإن توبيخًا أو ذمًا تضعف عزيمته، ومثل هذا التلميذ يجب أن يُعامل باللّين والمحبّة. كذلك إنّ لقوّة السمع وحدّة البصر أثر إيجابي في تعزيز قدرة المتعلم على الانتباه والتركيز والتفاعل والمشاركة.

إذاً فأيّ عيب أو شذوذ في النمو الجسمي للفرد، كحبّ الشباب أو الاعوجاج في القامة، أو بشاعة الهيئة، يُرهق التلميذ ويقلقه عندما يقارن نفسه بزملائه، ويؤثّر سلبًا في عمله[3].

2- التباين المزاجي – الانفعالي: المزاج هو الاستعداد القائم على ما يملكه الفرد من طاقة انفعالية منذ الطفولة تدلُّ على مدى اتزان سلوكه أو اعوجاجه. وترتكز هذه الطاقة على الغدد المختلفة التي تفرز الهرمونات في الدم، فتؤثر في النموّ الجسمي والمظهر الطبيعي والمزاج.

ويمكن أن تكون طاقات بعض التلاميذ الانفعالية ضعيفةً، فيصابون بالخمول والبرودة، وعدم الحماس للعمل، أو التفاعل مع موضوع الدرس؛ في حين أنَّ البعض الآخر يتّصف بالنشاط والحركة والحيوية، والرغبة بالتواصل مع المادة. بينما البعض الثالث يتميّز بالاتزان والثبات الانفعالي، والقدرة على التكيّف والاندماج الاجتماعي.

إذاً إن القوّة الانفعالية هي التي تحدّد وضعية التلميذ في عملية التعلّم من حيث الاستجابة والتأثر والتفاعل والمشاركة. وعلى المعلم أن يولي هذه الناحية أهميةً خاصةً، وإذا دعت الحاجة يمكنه الاستعانة بأخصّائيين لتشخيص الحالات النفسية ومعالجتها.

ولمعرفة طاقة التلميذ الانفعالية، يجب ملاحظة حركاته خلال العمل واللعب، وتحديد طبيعته الخاصة، ما إذا كان مندفعًا أو حذرًا متردّدًا، ثابتًا أو متقلّبًا، يميل إلى الاجتماع أو إلى الوحدة، يحبّ السيطرة أو يتّصف بالخضوع، يرغب في العمل أو يكرهه. وهنا يأتي دور المعلّم في مراعاة حالة كلّ تلميذ، فيخرج المنطوي على ذاته من عزلته[4]، ويتيح له فرص الاشتراك والتعاون مع الآخرين، ويشجّعه على رفع صوته عند الإجابة عن السؤال، أو إبداء الرأي في موضوع معيّن، أو قراءة فقرة، وغيرها من الأعمال التي تشعره بالجرأة وقوّة الشخصية، وبأنّ أعماله ناتجة عن ذاته[5]، فتزداد ثقته بنفسه.

وإذا أراد المعلم معالجة الميول العدوانية، يضع بعض النشاطات التي يستطيع التلميذ ممارستها، فتخرجه من شعوره الرّافض لغيره، ويقبل الآخرين. وفي الوقت

---

[3]- خليل ميخائيل معوّض، دراسة مقارنة في مشكلات المراهقين في المدن والريف (السلطة والطموح)، دار المعارف بمصر، ص 29.

[4]- أدب الأطفال، منشورات المركز التربوي للبحوث والإنماء، 1983م، ص 37.

[5]- الوجيز في مشكلتي العمل والمعرفة، ج1، بيروت، ص 7.

عينه يجب أن يعيره الاهتمام الكافي، ويبدي عدم الرّضى عن العمل غير المرغوب فيه.

3- التباين العقلي: إنّ نمو الفرد في تطوّر مستمر، ويبدو ذلك واضحًا في حركاته وتصرّفاته وسلوكه وعلاقته بالآخرين. وهذا التطوّر الذي يطرأ على تصوّر التلميذ وإدراكه وفهمه، يُعرف بالنموّ العقلي[6].

والنموّ العقلي يرتبط بالذكاء الذي هو تكوين فرضي ظهر نتيجة البحوث والدراسات في الاختبارات العقلية، ويمكن تشبيهه بالكهرباء أو المغناطيسية التي يستدل على وجودها بآثارها ونتائجها[7].

والذكاء هو القدرة على التعلّم واكتساب المهارات وحلّ المشكلات، ويُسمّى مستواه بالمستوى العقلي، أي الدّرجة التي حصل عليها الفرد في اختبارات الذكاء[8]. وكان بينيه Binet قد وضع عام 1904م، أوّل اختبار لقياس القدرات العقلية للفرد، يتضمّن مجموعة أسئلة تتدرّج من السهل إلى الصعب[9] وتشتمل على التحليل والتقييم وحلّ المسائل والتذكر والحفظ[10]، بقصد إيجاد عناصر تساعد على التمييز بين السوّي وضعيف العقل.

وعام 1912م ظهر مقياس الذكاء ومعه العمر العقلي الذي يُقاس بإعطاء التلميذ اختبارات كلّ عمر حتّى يصل إلى أعلى عمرٍ ينجح في اختباراته، فيكون عمره العقلي.

ولنسبة الذكاء أهمية كبيرة في التربية والتعليم، فهي تبيّن حدود استعداد الفرد للتعلّم؛ وكلّما كانت هذه النسبة مرتفعة، كان بمقدور التلميذ أن يتابع دروسه وصفوفه بشكل منتظم وسريع، وكان نجاحه مضمونًا.

وهذا الاختلاف في النموّ العقلي لا يمكن إدراكه إلاّ من خلال اختبارات التقويم التي يجريها المعلم على تلاميذه، وتكون النتائج متباينة في أوقات كثيرة. فبعض التلاميذ

---

[6]- خليل ميخائيل معوض، دراسة مقارنة في مشكلات المراهقين في المدن والريف، ص 34.
[7]- أحمد زكي صالح، الأسس النفسية للتعليم الثانوي، مكتبة النهضة المصرية، مصر، ص 167.
[8]- أحمد عزّت راجح، أصول علم النفس، مطابع عابدين، مصر، ط1، 1954م، ص 319.
[9]- علي سامي الحلاّق، المرجع في تدريس اللغة العربية وعلومها، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس (لبنان)، ط1، ص 438.
[10]- الصعوبات التعليمية، منشورات مؤسسة الحريري، بيروت، ط1، 1422هـ/ 2002م، ص 138.

مثلاً يستفيد أكثر من غيره من التجارب التي مرّ بها، والبعض الآخر يتصف بقوّة الذاكرة، وثالث يمتلك قدرة على الفهم والتقاط الأفكار بسرعة.

وانطلاقًا من هذه المحصّلة، على المعلم أن يراعي هذه الخواص العقلية المتباينة بين التلاميذ. وكلّ طريقة يعتمدها في التعلّم لا تؤدي إلى الأهداف المرسومة، ما لم تستند إلى معرفة صحيحة لميول التلاميذ ونموّهم العقلي. لذلك يجب أن يكيّف طرائقه وفقًا لتطوّر التلميذ وتقدمه، وانطلاقًا من مؤهلاته العقلية[11].

[11]- توجيهات تربوية، ص 14.